



كتاب الرضاع

(٧٥)

شرط الرضاع المحرم

امرأة أراد رجل أن يتزوجها فوالدها قال : إن بنتي بنت خالة الزوج ، وأخشى أن تكون بنتي رضعت من والدته . وبسؤال والدته قالت : إنني مدة رضاعتها كنت حاملاً ، وكانت إذا وجدت معي أناولها ثديي ناشفاً إذا بكيت ، وذلك دفعة أو اثنتين فقط في العمر كله ، وذلك من بعد أن أقسمت على المصحف بعدم وجود لبن بها مدة رضاعة ابنتي ولا أخواتها . .

«الجواب»^(١) : إن المنصوص عليه في كتب المذهب أن الرضاع المحرم لا بد فيه من وصول لبن المرأة إلى جوف الرضيع في وقت الرضاع ، وحيث إن والددة الرجل المذكور قالت إنها كانت حاملاً وقت رضاعة البنت المذكورة وكانت تناولها ثديها ناشفاً إذا بكيت وأقسمت بعدم وجود لبن بها مدة رضاعة

(١) المبادئ :

١- الرضاع المحرم لا بد فيه من وصول لبن المرأة إلى جوف الرضيع في وقت الرضاع .

٢- قول المرأة إنها كانت حاملاً وقت رضاعة البنت ولا لبن لها ، وإنه ما وصل جوفها شيء من ذلك ، وإنها كانت تعطيها ثديها ناشفاً إذا بكيت . . يكون خبراً لاغياً ، فضلاً عن أنه لا يعمل بخبر الواحد في الرضاع مطلقاً .





البت المذكورة فلا يعول على هذا الخبر ؛ حيث أخبرت بأنه لا لبن لها وأنه ما وصل إلى جوف البنت شيء من ذلك ، فيكون خبراً لاغياً فضلاً عن أن صاحب « البحر » قال : « إن ظاهر المتون أنه لا يعمل بخبر الواحد في الرضاع مطلقاً فليكن هو المعتمد في المذهب » .

قال ابن عابدين : « قلت : وهو أيضاً ظاهر كلام كافي الحاكم الذي جمع كتب ظاهر الرواية وفرق بينه وبين خبر الواحد بنجاسة الماء أو اللحم » .
وعلى ذلك جاز للرجل المذكور أن يتزوج بالبت المذكورة ما لم يثبت أنها أخته رضاعاً بشهادة عدلين أو عدل وعدلتين . والله أعلم^(١) .

* * *

(١) الفتاوى الإسلامية ، المجلد الثاني ، ص ٦٥٧ ، ٦٥٨ .



(٧٦)

الإرضاع بعد مدته لا يحرم

رجل عقد على ابنة عمته البالغة الرشيدة ، وكان شقيقها هو الوكيل لها في العقد ، إذ لم يكن لها عاصب سواه . وقبل الدخول بها أشاع بعض الناس أن الزوج كان رضع من جدته ، التي هي أيضاً جدة لمن تزوج بها . ولما سئلت الجدة وقتلت قالت : إن الولد - الزوج الآن - كان مريض بالجلدي وسنه كان يتجاوز اثنين وثلاثين شهراً ، وكنت أنا وقت إرضاعه أتجاوز السبعين عاماً ومضى على آخر ولادة لي أزيد من ثمانين عشرة سنة ، فكنت أضع حليب البقر في فمه وأعطيه ثديي فكان يمتصه من اللبن ، ولم يكن هناك رضاع حقيقي . وقد استحلقت على ذلك ، فحلقت ، ثم صار عقد الزواج ، ودخل الزوجان وعاشرا بعضهما مدة تزيد عن عشر سنوات .

ونظراً إلى حصول شقاق بين الأخ وأخته الآن . . ادعى أنها محرمة على زوجها بسبب هذا الرضاع ، مع أن الزوج لا يصدق الأخ في دعواه التحريم . .

فهل إذا كان الأمر كما ذكر تحرم الزوجة على زوجها أم لا ؟





«الجواب»^(١) : أولاً : إن الجدة المذكورة على فرض أنها أرضعته من لبنها فقد أرضعته بعد انتهاء مدة الرضاعة ؛ لأنها إما حولان على قول الصاحبين الذي هو الأصح المفتى به أو حولان ونصف على قول الإمام أبي حنيفة ، وإذن تكون مدة الرضاع قد انتهت باتفاق ، والرضاع بعد انتهائها لا يحرم .

وثانياً : خبرها على حسب المذكور بالسؤال لا يفيد أنها أرضعته من لبنها بل يفيد أنها كانت ترضعه من لبن حليب البقر .

وثالثاً : الزوج لم يصدق الأخ في دعوى التحريم . وحينئذ لا تحرم الزوجة المذكورة على زوجها المذكور بإخبار الجدة المذكورة ولا بمجرد دعوى أخي الزوجة المذكورة ؛ لأن الزوج نفسه لو قال لزوجته : هذه رضيعتي ثم رجع عن قوله ، صدق شرعاً ولا تحرم عليه .

وكذا لو أقر الزوج والزوجة بذلك ثم أكذبا أنفسهما وقالوا جميعاً : أخطأنا ، ثم تزوجها جاز زواجه بها ، كما يؤخذ كل ذلك من « متن التنوير » وشرحه في باب « الرضاع »^(٢) .



(١) المبادئ :

- ١- إذا كان الإرضاع بعد مدته (وهي حولان ، على المفتى به ، وهو قول الصاحبين . وحولان ونصف على رأي الإمام) ؛ فلا يحرم .
- ٢- إذا أقرت المرضعة بأنها كانت ترضع الصغير من لبن حليب البقر ؛ صدقت في ذلك .
- ٣- إذا قال الزوج لزوجته : هذه رضيعتي ، ثم رجع عنه ذلك ؛ صدق ، ولا تحرم عليه شرعاً .
- ٤- لو أقر الزوجان بالرضاع ، ثم أكذبا أنفسهما وقالوا أخطأنا ، ثم تزوجها ؛ جاز العقد .

(٢) الفتاوى الإسلامية ، المجلد الثاني ، ص ٦٦٢ ، ٦٦٣ .





(٧٧)

المرضعة تحرم على جميع أولاد زوج مرضعتها

رضعت بنت من امرأة غير أمها مراراً كثيرة . .

فهل تحرم على جميع أولاد الرجل المتزوج بهذه المرأة ،
سواء كانوا منها أو من غيرها ؟

أو تحرم على من رضعت معه فقط ؟

« الجواب »^(١) : قال في المادة ٣٧٦ من الأحوال الشخصية ما نصه : كل من أرضعت طفلاً ذكراً كان أو أنثى في مدة الحولين ، ثبتت أمومتها له وبنوته للرجل الذي نزل اللبن بوطئه ، سواء وطنها بنكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة ، وثبتت أخوته لأولاد المرضعة الذين ولدتهم من هذا الرجل أو من غيره وأرضعتهم قبل إرضاعه أو بعده ، ولأولاد الرجل المولودين من صلبه من غير هذه المرضعة ولأولاده من الرضاعة .

ومن ذلك يعلم أن البنت المذكورة متى ثبت أنها رضعت من المرأة ، فهي تحرم على جميع أولاد الرجل المتزوج بهذه المرأة ، سواء كانوا منها أو من غيرها . . متى كان ذلك الرجل هو الذي نزل اللبن بوطئه . والله تعالى أعلم^(٢).

* * *

(١) المبدأ : كل من رضع من امرأة في الحولين ؛ حرم عليه جميع أولاد الرجل المتزوج بها (سواء كانوا منها أو من غيرها) . . متى نزل اللبن بوطئه .

(٢) الفتاوى الإسلامية ، المجلد الثاني ، ص ٦٦١ .





(٧٨)

الرضاع يحرم بنت المرضع حتى ولو لم يشتركا في ثدي واحد

ولد رضع من امرأة في الأولى والثانية من عمره ، وتكرر رضاعه . وبعد مضي سنتين تقريباً توفي ابن المرأة الذي كان يرضع معه الولد المذكور ، ثم ولدت المرأة بنتاً ، وبعد أن كبرت البنت وكبر الولد أراد الولد الذي رضع من المرأة الزواج بالبنت . .

فهل تحل له ، حيث إنه لم يشترك معها في ثدي واحد ، وحيث إن زميله في الرضاعة توفي ؟ أم لا تحل ؟

«الجواب»^(١) : نص المادة ٣٧٦ من كتاب الأحوال الشخصية على أن كل من أرضعت طفلاً ذكراً كان أو أنثى في مدة الحولين ثبتت أمومتها له وبنوته للرجل الذي نزل اللبن بوطئه ، سواء وطئها بنكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة ، وثبتت أخوته لأولاد المرضعة الذين ولدتهم من هذا الرجل أو من غيره وأرضعتهم قبل إرضاعه أو بعده ، ولأولاد الرجل المذكورين من صلبه من غير هذه المرضعة ولأولاده من الرضاعة .

(١) المبادئ :

- ١- كل من أرضعت طفلاً ، ذكراً كان أو أنثى ، في مدة الحولين ، ثبتت أمومتها له وبنوته للرجل الذي نزل منه اللبن بوطئه .. سواء كان ذلك بنكاح صحيح أو فاسد ، أو بشبهة .
- ٢- يكون الطفل المذكور أخاً لأولاد المرضعة المولودين لها من هذا الرجل أو من غيره ، وأرضعتهم قبل أو بعد إرضاعه . كما يكون أخاً لأولاد الرجل المذكور منها ومن غيرها .





ومن ذلك يعلم أنه لا يجوز شرعاً تزوج الولد المذكور بهذه البنت ، لأنه أخوها لأمها رضاعاً . والله أعلم^(١) .

* * *

(١) الفتاوى الإسلامية ، المجلد الثاني ، ص ٦٦٤ .





(٧٩)

الرضاع من الجدة (أم الأم) يحرم بنات جميع الأخوال والخالات

رضع رجل من جدته أم والدته مع شقيق والدته ، وله خال
من جدته المذكورة شقيق خاله الذي رضع معه من جدته ..
فهل يجوز شرعاً لذلك الرجل أن يتزوج بنت خاله الذي
لم يرضع معه من جدته ؟

«الجواب»^(١) : الرجل المذكور حيث رضع من جدته أم والدته صارت
تلك الجدة أمه رضاعاً ، وحينئذ يكون جميع أولادها ذكوراً وإناثاً أخوة له من
الرضاع لا فرق في ذلك بين من رضع منهم معه في مدة الرضاع وبين من لم
يرضع معه ، لأن الجميع وإن كانوا أخواله أو خالاته نسباً لكنهم جميعاً إخوته
رضاعاً .

وحينئذ لا يجوز أن يتزوج بنت خاله ولا بنت غيره من أخواله أو خالاته
الذين هم أولاد جدته المذكورة وإخوته رضاعاً ؛ لأنها بنت أخيه أو أخته
رضاعاً ، والله تعالى أعلم^(٢).

* * *

(١) المبدأ : رضاع الرجل من جدته أم أمه مع خاله يحرم عليه الزواج من بنت خاله الذي
لم يرضع معه من جدته ، وكذا بنت غيره من أخواله أو خالاته منها ؛ لأنها بنت أخيه
أو أخته رضاعاً .

(٢) الفتاوى الإسلامية ، المجلد الثاني ، ص ٦٥٩ .



(٨٠)

المولودان بعد وفاة الراضعين معاً يحلّان لبعضهما

امرأتان . . إحداهما معها ولد صغير ابن لها ، والأخرى
معها بنت صغيرة بنت لها . . فأرضعت أم الولد البنت
المذكورة ، ثم مات الولد والبنت المذكوران ، ثم خلّفت
إحدى المرأتين ولداً والأخرى بنتاً ، ولم يرضع هذا الولد
وهذه البنت على أم الأخرى . .

فهل يجوز لهذا الولد أن يتزوَّج بهذه البنت ؟

«الجواب»^(١) : يجوز شرعاً لهذا الابن أن يتزوَّج بالبنت المذكورة ما دام
الحال ما ذكر . والله تعالى أعلم^(٢) .

* * *

(١) المبدأ : إذا أرضعت امرأة بنتاً صغيرة لأخرى على ابنها ، ثم مات الولدان ، وأنجبت
واحدة منهما ذكراً والأخرى أنثى ؛ جاز لكل من الولدين الأخيرين الزواج من
بعضهما .

(٢) الفتاوى الإسلامية ، المجلد الثاني ، ص ٦٦٠ .

